



ورقة حقائق حول
انتهاكات الحق في التجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير والحق
في عدم التعرض للاعتقال التعسفي

(قطاع غزة خلال الفترة من 2018/3/1م حتى 2019/3/1م)

مقدمة

يحمي القانون الدولي حقوق الإنسان ويسعى لإعمالها وتعزيز احترامها. ولا يمكن الحديث عن إعمال فئة من الحقوق دون غيرها، كالحديث عن حماية الحق في الحياة دون حماية جملة الحقوق، كما لا يمكن الحديث اليوم عن حماية أي حق من حقوق الإنسان دون ضمان احترام الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية العمل الصحافي والحق في التجمع السلمي، ضمن مبدأ تكاملية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة.

وعليه، فإنه يستحيل حماية حق الإنسان في الحياة والأمان أو جملة حقوق الإنسان الأخرى، دون حماية حق الناس في التعبير عن رفضهم للجور والظلم والاستبداد، ودون القدرة على محاربة الفساد. إن مجموع الحقوق المرتبطة بحرية الرأي والتعبير ولاسيما الحق في التجمع السلمي، تشكل أدواتاً لتعزيز المشاركة السياسية والمجتمعية ومكافحة الفساد بأشكاله المختلفة، وأحد أشكال تصويب الأداء العام وتمكين الجمهور من الوصول للمعلومات.

وبالتالي فإن حماية الحق في حرية الرأي والتعبير تكتسب أهمية خاصة في الحالة الفلسطينية، حيث يعاني الفلسطينيون من تدهور في جملة حقوق الإنسان، وتسعى السلطات إلى فرض قيود على حرية الرأي والتعبير خاصة إذا كانت موجهة لانتقاد أوجه قصور الخدمات العامة المختلفة، أو لانتقاد انحرافات السلطة التنفيذية. وعلى الرغم من الفضاضات التي تنتجها ثورة الاتصالات، وشيوع وسائل التواصل الاجتماعي كمنصات للتعبير عن الرأي، إلا أن السلطات اجتهدت في تفصيل قوانين تلاحق منتقديها وتجرمهم تحت ذريعة سوء استخدام التكنولوجيا والجرائم الإلكترونية¹، وفي معظم الأحيان يعتقل الناشطون والناشطات تعسفاً على خلفية تعبيرهم عن آرائهم أو بسبب تبني موقف سياسي وإعلانه أو انتقاد سياسات السلطة؛ الأمر الذي يشيع جواً من التخويف.

ومن نافلة القول أن الحق في حرية الرأي والتعبير لا يعني تجاوز الحرية إلى المساس بحقوق الآخرين، فلا يجوز التشهير بالآخرين أو قذفهم، فهذه أمور حظرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، كما تجرمها القوانين المحلية.

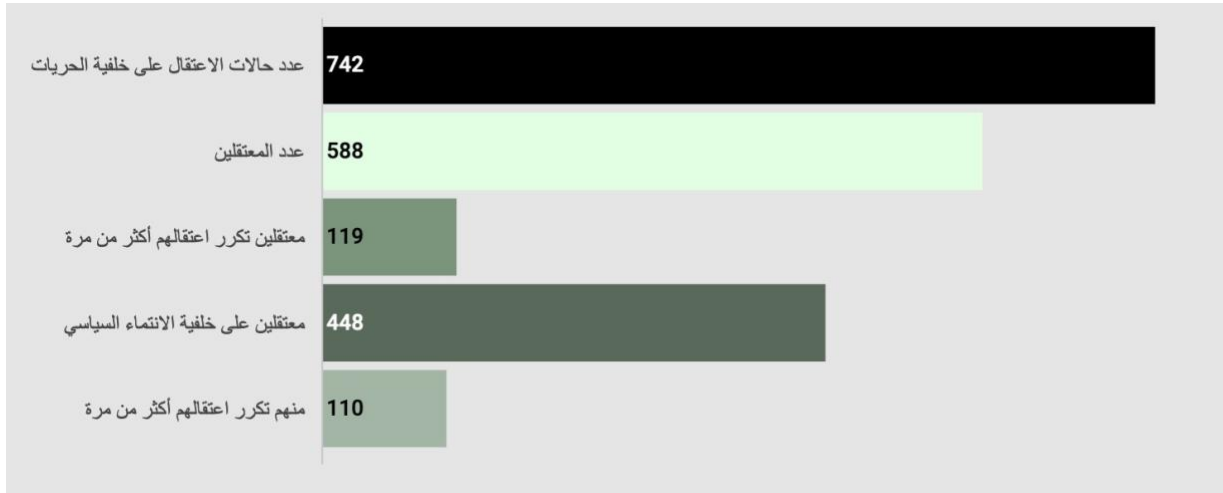
ومن منطلق سعي مركز الميزان نحو تحقيق أهدافه الرامية إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها وفضح انتهاكاتها، فإنه يصدر ورقة الحقائق هذه التي تتناول أربعة أقسام موجزة حول: انتهاكات الحق في عدم التعرض للاعتقال التعسفي، وانتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة، وانتهاكات الحق في التجمع السلمي، وتعرض عدداً من التوصيات في ختامها. الجدير بالقول أن هذه الحقوق محمية في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان ويعزز الالتزام بها انضمام فلسطين للعديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، كما يحميها القانون الأساسي الفلسطيني. وتغطي الورقة الفترة من (2018/3/1م حتى 2019/3/1م).

¹ راجع ورقة موقف لمركز الميزان لحقوق الإنسان. (أيلول 2017). التشريع الإلكتروني ومدى مراعاة الحقوق والحريات العامة. على الرابط: <http://www.mezan.org/post/24097>

الحق في عدم التعرض للاعتقال التعسفي:

شكّل الاعتقال التعسفي على خلفية حرية الرأي والتعبير والانتماء السياسي والتجمع السلمي أحد أبرز الانتهاكات التي شاعت خلال الفترة التي تغطيها الورقة، على الرغم من أن الحق في عدم التعرض للاعتقال التعسفي محمي بموجب المادة (9) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما يحميه القانون الأساسي الفلسطيني في نص المادة (11)، ويؤكد على أخذ الإجراءات القضائية المناسبة في حالات الاعتقال.

وتشير حصيلة أعمال الرصد والتوثيق التي يقوم بها مركز الميزان، إلى أن الحالات التي استدعت فيها أجهزة الأمن في قطاع غزة، وأوقفت، واعتقلت أشخاصاً على خلفية الحريات المشار إليها، بلغت (742) حالة، جرى فيها اعتقال (588) شخصاً، عدد (119) منهم تكرر اعتقالهم أكثر من مرة. من بين المعتقلين (448) اعتقلوا على خلفية الانتماء السياسي، منهم (110) تكرر اعتقالهم.



حول ملاحقة النشاط السياسي واعتقالهم تعسفاً وإخضاعهم لسوء المعاملة والتعذيب، صرّح أحدهم للمركز بإفادة توجزها الورقة على النحو الآتي¹:

"عند حوالي الساعة 17:40 من مساء يوم السبت الموافق 2018/05/05م، وأثناء تواجده في شارع السكة شرق مخيم جباليا، مع أصدقاء له في سيارة أدهم، اعترض السيارة مسلحون يستقلون حافلة صغيرة بيضاء اللون وعدد من الدراجات النارية.. أنزلوه واعتدوا عليه بالضرب، ثم دفعوه إلى الحافلة، واعتدوا عليه داخلها.. أنزلوه ليجد نفسه داخل مقر الأمن الداخلي في مقر أنصار في مدينة غزة.. اقتادوه لغرفة انتظار فيها حوالي 20 كرسيًا صغيراً جلس عليها مواطنان آخران، أجلس على أحد تلك الكراسي، ثم عُصبت عينيه بقطعة قماش.. قضى ليلته على هذا الكرسي دون نوم معصوب العينين، وخلال تلك الفترة كان يسمع أشخاصاً يسيبوه ويشتموه بألفاظ نابية، كذلك شتموا المعتقلين الآخرين.. في الصباح اقتادوه معصوب الأعين إلى مكان آخر، وهناك سئل عن أنشطته في حركة فتح، ثم أعيد للمكان نفسه، ومكث فيه على كرسي طوال اليوم.. أخضع للتحقيق مرة ثانية خلال اليوم الثاني.. أخلي سبيله عند حوالي الساعة 15:00 من مساء يوم الإثنين الموافق 2018/05/07م.. بعد أن عاد إلى منزله شعر بالألم في أماكن متعددة من جسمه، فتوجّه إلى مستشفى القدس بمدينة غزة وتلقى العلاج فيه..".

¹ حاتم شكري عواد أبو الحصين- أمين سر حركة فتح في محافظة شمال غزة، افادة مشفوعة بالقسم، حررت بتاريخ 2018/5/8م.

وتجدر الإشارة إلى أن الاعتقالات التعسفية تمتد لتشمل النشطاء المستقلين والذين يشاركون آراءهم الخاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وترتبط الاعتقالات التعسفية في تزايدها أو في محدوديتها بالأجواء السياسية، فحين تبذل الجهات المختلفة جهوداً نحو تحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية، تقلّ حالات الاعتقال التعسفي بشكل ملحوظ، وحين تفشل هذه الجهود فإن وتيرة الاعتقالات ترتفع، وهو ما يؤكد المخاوف من إخضاع حقوق المواطنين للظروف السياسية بدلاً من كونها أساساً بحكم الالتزامات والمبادئ القانونية.

انتهاك حرية الرأي والتعبير وتبني الأفكار وحرية الصحافة:

شكّل انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية التفكير وتبني الأفكار السياسية وحرية الصحافة، سمة أساسية رافقت الانقسام السياسي الفلسطيني، بالرغم من الحماية التي وفرها القانون الدولي ولاسيما نص المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والحماية التي يوفرها نص المادة (19) من القانون الأساسي الفلسطيني والمادة (2) من قانون المطبوعات والنشر.

ودفعت القيود المفروضة على الفلسطينيين إلى أعمال مقص الرقيب والامتناع عن التعبير الحر بسبب الخوف من التعرض للمضايقة والاعتقال. وفي كثير من الأحيان يحجم النشطاء والصحفيون عن الإبلاغ عن الانتهاكات خوفاً من العقاب، أو في حالة الصحفيين فهم يخشون التضييق على عملهم. هذا وتواصلت انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير في قطاع غزة خلال الفترة التي تغطيها الورقة، وتنوعت الانتهاكات التي طالت أشكال التعبير المختلفة، المكتوبة والمرئية والمسموعة، والمنع من التغطية الصحفية وتقييد حرية العمل الصحفي، كما طالت الفنون التمثيلية والمسرحية.

ووثق مركز الميزان لحقوق الإنسان وقوع (5) انتهاكات إعاقة للعمل الصحفي في قطاع غزة. وتشير حصيلة أعمال الرصد والتوثيق إلى أن عدد (140) شخصاً تعرضوا للاعتقال التعسفي (الاستدعاء والتوقيف) في قطاع غزة بسبب تعبيرهم عن آرائهم، منهم (9) تكرر اعتقاله. حيث اعتقل أو استدعي من بين مجموع المعتقلين (5) صحافيون خلال انتهاكات منع العمل الصحفي، واعتقل (93) شخصاً؛ بسبب كتابة منشورات على شبكات التواصل الاجتماعي، واعتقل (شخصان) بسبب أعمال فنية، و(شخص واحد) بسبب أغراض البحث العلمي¹.



¹ راجع بيان صحفي لمركز الميزان لحقوق الإنسان (شباط 2019). المخابرات العامة تعتقل منسق مركز دراسات التنمية (جامعة بيرزيت) في غزة، على الرابط: <http://mezan.org/post/28163>.

وحول القيود التي تفرض على حرية عمل الصحفيين ووسائل الإعلام، تلخص الورقة إفادة مشفوعة بالقسم، حول منع تلفزيون فلسطين من التصوير وفرض قيود على عمله، جاء فيها¹:

"منع طاقم تلفزيون فلسطين من العمل، عند حوالي الساعة 10:00 من صباح يوم السبت الموافق 2018/12/15م، أثناء تصوير حلقة فنية بعنوان: دكتور موسيقى، ضمن فعاليات برنامج أنا والنغم.. حيث جاءهم شخص من جهاز الأمن الداخلي، وطلب منهم إبراز هوياتهم وبطاقات العمل، وسألهم عن وجود تصريح بالتصوير من وزارة الداخلية.. وطلب من الطاقم إيقاف التصوير والمكوث في المكان، وبعد مرور حوالي ساعة من الاحتجاز الميداني جاءهم شخص ثان، وقال لهم يتوجب حصولكم على تصريح بالتصوير في الشارع، خاصة تلفزيون فلسطين بحاجة لهذا التصريح. واحتجز كاميرتي الطاقم والمادة الفيلمية المصورة، ثم سمح لهم بالمغادرة.. وتم استلام الكاميرات المحتجزة في وقت لاحق".

وخلال الفترة التي تغطيها ورقة الحقائق، اقتحم مجهولون مسلحون بالهراوات والبلاطات مقر الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في تل الهوى غرب مدينة غزة ودمروا معظم محتوياته، وعبر مركز الميزان عن استنكاره الشديد لهذا الحادث وطالب بإجراء تحقيق في أسبابه وإحالة مرتكبيه للعدالة، وأكد على وجوب حماية المؤسسات الإعلامية من انتهاكات مشابهة².

انتهاكات الحق في حرية التجمع السلمي:

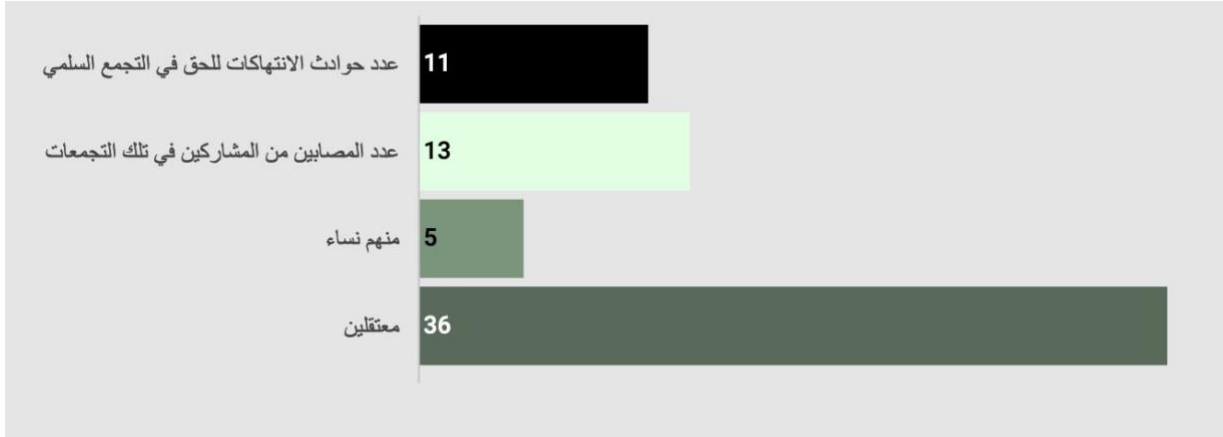
يشكل الحق في التجمع السلمي أحد أهم أشكال التعبير، التي تمكن المواطنين من التعبير عن رفضهم للظلم والجور، وهي وسيلة ضاغطة على السلطات، لأنها تظهر السخط الشعبي الجماعي على السياسات الخاطئة والتجاوزات، وهي وسيلة تمكينية، تساعد البشر في الدفاع عن حقوقهم ووقف الانتهاكات التي يتعرضون لها أو التي تطل الحقوق والحريات العامة.

استمرت انتهاكات الحق في التجمع السلمي والقيود المفروضة على هذا الحق في قطاع غزة من قبل الأجهزة الأمنية، وذلك خلال الفترة التي تغطيها الورقة، بالرغم من كونه حق محمي بموجب نص المادة (20) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (21) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما يحمي نص المادة (26) من القانون الأساسي الحق في التجمع السلمي، وأكد قانون الاجتماعات العامة رقم (12) لعام 1998 ولائحته التنفيذية على عدم المساس بالحق في التجمع السلمي واحترامه من قبل جهات الاختصاص الأمنية (المواد 2، 3، 4، 5).

وتشير حصيلة أعمال الرصد والتوثيق إلى أن الانتهاكات الموجهة ضد الحق في التجمع السلمي قد شاعت ولاسيما في منع تنظيم التجمعات، إلا بعد أخذ موافقة السلطات؛ وهذا يتعارض تماماً مع القانون. كما أن معظم التجمعات التي نظمت من غير أنصار السلطة أو من يتوافقون في الموقف معها قد تعرضت للفضن أو المنع، سواء التي عقدت في أماكن مغلقة أو مفتوحة، واعتقل عدد من المشاركين فيها، واستخدمت القوة في بعض الأحيان من قبل أفراد الأمن.

وفي هذا السياق وثق مركز الميزان لحقوق الإنسان وقوع (11) انتهاكاً للحق في التجمع السلمي في قطاع غزة خلال الفترة التي تغطيها الورقة، تسببت في إصابة (13) من المشاركين في تلك التجمعات، بينهم (5) نساء. واعتقال (36) مواطناً على خلفية المشاركة في التجمعات السلمية.

¹ معمر محمد حسن أبو طبيخ- مصور في تلفزيون فلسطين، إفادة مشفوعة بالقسم، حررت بتاريخ 2018/12/16م.
² راجع بيان صحفي لمركز الميزان لحقوق الإنسان. (كانون الثاني 2019). مركز الميزان يستنكر اقتحام مجهولين مقر الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في غزة وإحراق تخريب كبير فيه، على الرابط: <http://mezan.org/post/27542>.



وحول حظر التجمعات السلمية، وفضّ التي تنظم منها، تلخص الورقة ما صرّح به الناطق الإعلامي باسم لجنة الدفاع عن الخريجين للميزان، بأن¹:

¹ شادي غسان علي النقلة- الناطق باسم لجنة الدفاع عن الخريجين في قطاع غزة، إفادة مشفوعة بالقسم، حررت بتاريخ 2018/3/6م.

اللجنة نظمت اعتصاماً عند الساعة 11:00 من صباح يوم الأحد الموافق 2018/03/04م أمام فندق المشتل للمطالبة بإيجاد فرص عمل للخريجين، حيث يمكث وزراء الحكومة في الفندق، فيما يمكث الوفد المصري للمصالحة في فندق البلوبيتس المقابل.. وذلك بعد ابلاغ وزارة الداخلية به، وعلى مرأى أفراد الأجهزة الأمنية.. بعد دقائق، أمرهم عناصر الأمن المتواجدين أمام بوابة فندق البلوبيتس بمغادرة المكان على الفور، ثم سمح لهم باستكمال الاعتصام.. وطلبوا مقابلة الوفد المصري لشرح معاناتهم، فلم يسمح لهم.. وعند حوالي الساعة 11:45 من ظهر اليوم نفسه، نشبت مشادة كلامية بين المعتصمين وعناصر الأمن، وقام أحد عناصر الأمن بإطلاق الأعيرة النارية في الهواء، وأمر بتفريق المعتصمين، ولكن الجميع بقي مكانه حتى سمح بدخول منسقي اللجنة لمقابلة الوفد المصري.. عند حوالي الساعة 14:00 انتهت المقابلة وقررت اللجنة إنهاء الاعتصام، وعند التواصل مع شركة الباصات لكي يأتوا لنقل المعتصمين، فوجئ المعتصمون بأن الأجهزة الأمنية احتجزت الباصات في مقر الجوازات بمدينة غزة.. وعند حوالي الساعة 15:30 عصراً، وصل المكان حوالي (5) مركبات محملة بعناصر الأمن من الرجال والنساء، وحاصروا المعتصمين، وأمروهم بالمغادرة بواسطة باصات الأمن، فرفض المعتصمون.. عند حوالي الساعة 16:00 مساءً اعتدى أفراد الأمن على المعتصمين بالضرب بواسطة العصي والهراوات، حيث ضربه أحدهم في صدره، وضرب مسئول اللجنة وأعضاءها.. واعتقل: إياد أبو عرمانه (مسئول اللجنة)، ثم أفرج عنه مساء اليوم نفسه".

الخلاصة

تشير الورقة إلى استمرار الانتهاكات الموجهة ضد حرية الرأي والتعبير، والحق في التجمع السلمي، والحق في عدم التعرض للاعتقال التعسفي في قطاع غزة، بالرغم من الحماية التي يوفرها القانون الدولي والتشريعات المحلية. وعليه فإن مركز الميزان يطالب بما يأتي:

1. إشاعة الحريات واحترام القانون، وبضرورة احترام الجهات المكلفة بإنفاذ القانون حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة المكفولة بموجب الاتفاقات الدولية والتشريعات الداخلية.
2. ضرورة إلغاء قانون الجرائم الإلكترونية، ووقف العمل به من قبل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، والتعديل القانوني لمثله من قبل السلطات في قطاع غزة، بما يتيح للمواطنين حقهم في التعبير عن آرائهم عبر وسائل الاعلام المختلفة بحرية.
3. ضرورة احترام الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في التجمع السلمي، والعمل على تعزيزها وتكريسها، وعدم الرّجّ بها في أتون الصراع السياسي والانقسام القائم.
4. ضرورة وقف الاعتقالات التعسفية سواء على خلفية الرأي أو على خلفية سياسية، تكريساً لاحترام المحددات القانونية وحقوق الإنسان.

انتهى

هذا المشروع بدعم من



الاتحاد الأوروبي

يتحمل مركز الميزان وحده مسؤولية محتوى ورقة الحقائق هذه والتي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر الاتحاد الأوروبي